مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

الحكم في الدعوة الحادثة

The Judgment in Newly Arising Cases

م.م فلاح حسن جواد
قسم القانون، كلية دجلة الجامعة، بغداد، العراق
falah.hassan@duc.edu.iq

المستخلص:

تُعد الأحكام القضائية ركنًا أساسيًا لتحقيق العدالة في المجتمعات الحديثة حيث تُمثل الحلول القانونية النهائية للنزاعات بين الأفراد أو الجهات المختلفة. في هذا السياق تتسم الدعاوى الحادثة بأهمية خاصة كونها تطرح قضايا جديدة وغير مسبوقة قد تكون نتيجة للتطورات الاجتماعية الاقتصادية أو التكنولوجية مما يجعلها تحديًا أمام القضاء. تحتاج هذه القضايا إلى دراسة عميقة للنصوص القانونية وفي بعض الأحيان، إلى اجتهاد قضائي يُساعد في سد الفجوات التشريعية الناتجة عن تعقيداتها.

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مفهوم الأحكام القضائية في الدعاوى الحادثة ويُسلط الضوء على المنهجيات التي يتبعها القاضي في مواجهة هذه القضايا مع التركيز على دور الاجتهاد القضائي في معالجة الإشكاليات المستجدة. يبدأ البحث باستعراض الإطار النظري للأحكام القضائية والدعاوى الحادثة متطرقًا إلى طبيعتها ، أنواعها ، وأبرز التحديات التي تفرضها على النظام القانوني. كما يستعرض البحث المبادئ الأساسية التي يُعتمد عليها عند إصدار الأحكام في هذا النوع من القضايا مثل مبدأ سيادة القانون العدالة الإنصاف ومراعاة المصلحة العامة.

من خلال تحليل عميق لأمثلة عملية وقضايا واقعية، يستعرض البحث كيفية تطبيق النصوص القانونية على الوقائع الجديدة مع توضيح دور الاجتهاد القضائي كأداة محورية لتطوير النظام القانوني.

يُظهر البحث كيف يتعامل القضاة مع الثغرات التشريعية التي قد تنشأ نتيجة لتعقيد القضايا الحادثة وكيف يمكن لتلك الأحكام أن تؤثر إيجابيًا على تعزيز الثقة في النظام القانوني وتحقيق التوازن بين تطور المجتمع واستقرار القانون.

يخلص البحث إلى أن الحكم في الدعاوى الحادثة ليس مجرد عملية تطبيق للنصوص القانونية بل هو عملية ديناميكية تتطلب فهمًا عميقًا للواقع الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى شجاعة الاجتهاد في تفسير النصوص بما يحقق العدالة. كما يؤكد على ضرورة تطوير التشريعات لتكون أكثر مرونة وملائمة لمواجهة التحديات المستجدة. ويُوصي بضرورة تعزيز التدريب القضائي ورفع مستوى التأهيل القانوني للقضاة ليكونوا قادرين على التعامل مع القضايا المستحدثة بكفاءة وفعالية.

يُبرز البحث أهمية الحكم في الدعاوى الحادثة كعنصر أساسي لتطوير النظام القانوني وتحقيق العدالة في مجتمع يشهد تغيرات مستمرة.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

Abstract:

Judicial rulings are a fundamental pillar in achieving justice in modern societies, as they represent the final legal resolutions for disputes between individuals or different entities. In this context, newly arising cases hold particular significance because they introduce unprecedented legal issues that may result from social, economic, or technological developments, making them a challenge for the judiciary. These cases require an in-depth study of legal texts and, in some instances, judicial discretion to bridge legislative gaps caused by their complexities.

This research examines and analyzes the concept of judicial rulings in newly arising cases, shedding light on the methodologies followed by judges in addressing such issues, with a focus on the role of judicial discretion in resolving emerging legal dilemmas. The study begins by reviewing the theoretical framework of judicial rulings and newly arising cases, addressing their nature, types, and the major challenges they pose to the legal system. It also explores the fundamental principles considered when issuing judgments in these cases, such as the rule of law, justice, fairness, and the public interest.

Through an in-depth analysis of practical examples and real-life cases, the research demonstrates how legal texts are applied to new circumstances, highlighting the role of judicial discretion as a key tool for legal system development. The study illustrates how judges deal with legislative gaps that may arise due to the complexity of newly arising cases and how such rulings can positively impact trust in the legal system while maintaining a balance between societal progress and legal stability.

The research concludes that judgment in newly arising cases is not merely a process of applying legal texts but rather a dynamic process requiring a profound understanding of social and economic realities, along with the courage to exercise discretion in interpreting legal provisions to achieve justice. It also emphasizes the need to develop legislation to be more flexible and adaptable to emerging challenges. Furthermore, it recommends enhancing judicial training and improving the legal qualifications of judges to enable them to handle newly arising cases efficiently and effectively.

Thus, the study underscores the importance of judgments in newly arising cases as a crucial element in the development of the legal system and the achievement of justice in a society undergoing constant change.

مقدمة

تعد الأحكام القضائية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها العدالة في أي مجتمع. فهي الأداة التي يتم من خلالها تطبيق القانون على الواقع وحل النزاعات بين الأفراد والجهات المختلفة بطريقة تحفظ حقوق الجميع وتحقق المصلحة العامة. يُنظر إلى الأحكام على أنها نتائج نهائية تنبثق عن عملية قضائية متكاملة تمر بمراحل مختلفة تهدف إلى دراسة الدعوى وتحليل الأدلة وتطبيق النصوص القانونية المناسبة.

في الدعاوى الحادثة حيث تتطلب معالجة قضايا جديدة وغير مسبوقة من الناحية القانونية أو الواقعية. تبرز هذه القضايا عادةً نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية أو التغيرات التكنولوجية التي تفرض إشكاليات جديدة تستوجب تفسيراً مبتكراً للنصوص القانونية أو حتى إصدار تشريعات خاصة. لذلك،

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

تُعتبر الدعوى الحادثة بمثابة تحدٍ أمام القضاء، إذ تتطلب موازنة دقيقة بين التمسك بمبادئ القانون والعدالة ومواكبة التطورات الحديثة التي قد لا تكون النصوص القانونية الحالية مهيأة للتعامل معها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحكام القضائية الصادرة في الدعاوى الحادثة مع التركيز على كيفية تعامل القضاء مع هذه القضايا المعقدة ودور الاجتهاد القضائي في سد الفجوات التشريعية التي قد تنشأ في مثل هذه الحالات. سيتم تحليل أهم المبادئ القانونية التي تُعتمد في الحكم على هذه الدعاوى واستعراض أبرز الأمثلة العملية التي توضح مدى تطور القضاء في التعامل مع القضايا المستجدة.

يسعى البحث إلى الإجابة عن عدة تساؤلات أساسية منها " كيف يتفاعل القاضي مع قضايا لا توفر النصوص القانونية حلولًا مباشرة لها ؟ وما مدى تأثير الاجتهاد القضائي على تطوير النظام القانوني؟ وما هي المعايير التي يجب أن يُراعى فيها تحقيق العدالة في الدعاوى الحادثة دون المساس بمبدأ سيادة القانون ؟ "

من خلال هذه الدراسة، نهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الحكم القضائي في الدعاوى الحادثة باعتباره عنصرًا محوريًا في تحقيق العدالة وتعزيز الثقة في النظام القانوني وإبراز دور القاضي كفاعل أساسي في التفسير والتكييف القانوني لمواجهة تحديات العصر.

أهمية البحث

للبحث أهمية بالغة في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم اليوم سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو التكنولوجية. فمع ظهور قضايا جديدة وغير مسبوقة يجد القضاء نفسه أمام تحديات تتطلب تفسيرًا مبتكرًا للنصوص القانونية أو اجتهادًا لسد الثغرات التشريعية التي قد تنشأ بسبب حداثة هذه القضايا وتعقيدها.

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يُسلط الضوء على دور القضاء كفاعل رئيسي في حماية الحقوق وتحقيق العدالة، خصوصًا في التعامل مع النزاعات التي لم تتناولها القوانين بشكل مباشر. فمن خلال دراسة كيفية إصدار الأحكام في الدعاوى الحادثة يُبرز البحث قدرة النظام القضائي على التكيف مع المستجدات ويعكس مدى مرونة النصوص القانونية وإمكانية تطويرها لتواكب متطلبات العصر الحديثة. ويسهم هذا البحث في توضيح أهمية الاجتهاد القضائي كأداة حيوية لمعالجة القضايا المستحدثة، ويبرز دوره في تعزيز مبدأ سيادة القانون دون المساس بالعدالة أو الحقوق. كما أن البحث يساعد في توجيه المشرعين لتحديث التشريعات القائمة بناءً على الاحتياجات التي تظهر من خلال الأحكام القضائية الصادرة عن هذه الدعاوى القضائية.

يمثل إضافة علمية للمكتبة القانونية حيث يُسهم في فهم أعمق لكيفية تعامل القضاء مع القضايا المعقدة وغير التقليدية. كما يمكن أن يكون مرجعًا للقضاة، الباحثين، والمحامين، في فهم الأسس التي تُبنى عليها الأحكام في الدعاوى الحادثة مما يعزز من قدرتهم على التعامل مع هذه القضايا بفعالية.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

في النهاية يبرز البحث الدور المحوري للأحكام القضائية في تحقيق التوازن بين استقرار النظام القانوني وضرورة مواكبته للتغيرات المستمرة مما يُعد أداة أساسية لتحقيق العدالة في مجتمع دائم التطور.

إشكالية البحث

إن موضوع البحث من الموضوعات القانونية التي تطرح العديد من التساؤلات والتحديات خاصة في ظل التغيرات المستمرة التي يشهدها المجتمع الحديث. تتجلى الإشكالية الرئيسية في كيفية تعامل القضاء مع القضايا التي لم تُنظمها النصوص القانونية صراحةً أو تلك التي تتسم بحداثة الوقائع وتعقيدها نتيجة التطورات الاجتماعية أو الاقتصادية أو التكنولوجية.

يُثار التساؤل ① حول كيفية تحقيق التوازن بين تطبيق النصوص القانونية القائمة وضمان تحقيق العدالة في القضايا التي تتجاوز نطاق هذه النصوص. فعندما يواجه القاضي دعوى حادثة تتطلب تفسيراً قانونياً جديداً، يصبح أمام تحدٍ كبير يتمثل في إصدار حكم يتماشى مع مبادئ العدالة ويعالج الإشكالية المطروحة دون الإخلال بسيادة القانون.

② مدى قدرة الاجتهاد القضائي على سد الفجوات التشريعية، وكيفية ضمان أن تكون الأحكام الصادرة في الدعاوى الحادثة متسقة مع المبادئ القانونية الراسخة، دون أن تتحول إلى سوابق قانونية تُحدث تضارباً في النظام القضائي.

③ مدى مرونة النصوص القانونية وقدرتها على التكيف مع المستجدات، وما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات تشريعية دورية لمعالجة الظواهر الجديدة.

تتلخص إشكالية هذا البحث في السؤال المحوري التالي:-

كيف يمكن للقضاء التعامل مع الدعاوى الحادثة بطريقة تضمن تحقيق العدالة والاستجابة للتطورات المستجدة، مع الحفاظ على اتساق الأحكام مع المبادئ القانونية الراسخة وسيادة القانون؟

الإجابة عن هذه الإشكالية تستلزم تحليلًا دقيقًا لدور الاجتهاد القضائي تأثير الأحكام في تطوير النظام القانوني، ومدى الحاجة إلى تعزيز التشريعات لتكون أكثر شمولية ومرونة.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدعوى الحادثة والحكم القضائي.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

المبحث الأول: ماهية الدعوى الحادثة وأحكامها العامة

أولاً: تعريف الدعوى الحادثة

الدعوى الحادثة هي دعوى فرعية تُرفع أثناء نظر الدعوى الأصلية بهدف إدخال عنصر جديد أو تعديل الوضع القانوني للأطراف المرتبطة بالدعوى الأصلية. ويُطلق عليها أحيانًا الدعاوى الفرعية أو الطارئة نظرًا لظهورها أثناء سير المرافعة[١].

ثانياً: أنواع الدعوى الحادثة

١. الدعوى الفرعية أو المقابلة: وهي الدعوى التي يرفعها المدعى عليه ضد المدعي بهدف الحصول على حكم مضاد للدعوى الأصلية المنظورة أمام المحكمة المختصة.

٢. دعوى الإدخال: تُرفع بغرض إدخال طرف ثالث في الدعوى إذا كان لهذا الطرف علاقة مباشرة بالموضوع أو تأثير على الحكم.

٣. دعوى التدخل: تُرفع من قبل طرف ثالث يرغب في الانضمام إلى أحد أطراف الدعوى الأصلية لحماية مصلحته الشخصية.

٤. الدعوى المتفرعة عن الدفع بعدم القبول: يتمثل هذا النوع في الطعون أو الدفوع التي تطرأ أثناء سير الدعوى وتستلزم النظر فيها كدعوى مستقلة[٢].

ثالثاً: الشروط العامة لقبول الدعوى الحادثة[٣]

لقبول الدعوى الحادثة، يجب أن تتوافر فيها عدة شروط تتعلق بالاختصاص والشكل والمضمون:

١. الاختصاص القضائي: يجب أن تكون المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى الأصلية هي ذاتها المختصة بالنظر في الدعوى الحادثة المومع إقامتها.

٢. الارتباط الموضوعي: يشترط وجود ارتباط وثيق بين الدعوى الحادثة والدعوى الأصلية، بحيث يكون الفصل في إحداهما مؤثرًا في الأخرى في ذات الحق المتنازع عليه.

٣. المصلحة القانونية: يجب أن يكون للطرف الذي يرفع الدعوى الحادثة مصلحة مشروعة .

٤. التوقيت المناسب: يُشترط أن تُرفع الدعوى الحادثة أثناء سير الدعوى الأصلية وقبل صدور الحكم النهائي فيها وألا سقط النطق فيها .

---

١ () أحمد ابو الوفا ، نظرية الدفوع في قانون المرافعات المدنية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧.ص٢٢+

٢ () أحمد ابو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ط ٧، ٢٠٠٠.ص٢٨

٣ () أحمد ماهر زغلول ، اصول وقواعد المرافعات ، القاهرة ، بدون سنة نشر.ص٦٦

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

المطلب الأول: الدعوى الحادثة: تعريفها وأنواعها

أولاً: تعريف الدعوى الحادثة

الدعوى الحادثة هي دعوى فرعية تُرفع أثناء سير الدعوى الأصلية وهي جزءً من الإجراءات القضائية التي تهدف إلى معالجة مستجدات أو تطورات قد تظهر خلال نظر الدعوى الأصلية. وتعرف قانوناً بأنها (الدعوى التي تُضاف إلى الدعوى الأصلية أثناء النظر فيها لغرض تعديل نطاق الخصومة أو توسيعها، أو لإدخال عناصر جديدة قد تؤثر على الحكم النهائي).

هذا النوع من الدعاوى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدعوى الأصلية من حيث الموضوع أو الأطراف، ولا يمكن النظر فيه بشكل مستقل عن الدعوى الأصلية.

تُعتبر الدعوى الحادثة وسيلة قانونية مرنة لضمان معالجة كل المستجدات القانونية التي قد تطرأ أثناء سير الخصومة، وهي أداة فعالة لحماية حقوق الأطراف ومنع تضارب الأحكام أو إطالة أمد النزاع من المدعي[٤] .

ثانياً: أنواع الدعوى الحادثة

تنقسم الدعوى الحادثة إلى عدة أنواع، تختلف حسب الغرض منها وسبب رفعها. ومن أبرز هذه الأنواع:

١. الدعوى الفرعية أو المقابلة:

وهي الدعوى التي يرفعها المدعى عليه ضد المدعي أثناء نظر الدعوى الأصلية، حيث يطالب المدعى عليه بحقوق متعلقة بنفس موضوع النزاع.

تهدف الدعوى الفرعية إلى تعديل موقف الأطراف بحيث يصبح المدعى عليه مدعيًا في الدعوى الفرعية، ويؤثر ذلك على سير الخصومة والحكم النهائي[٥].

٢. دعوى الإدخال:

تُرفع هذه الدعوى لإدخال طرف ثالث إلى النزاع إذا كان له علاقة مباشرة بالموضوع أو تأثير على الفصل في الدعوى الأصلية.

الإدخال قد يتم بناءً على طلب أحد الأطراف أو بقرار من المحكمة[٦].

٣. دعوى التدخل:

وهي دعوى يرفعها طرف ثالث ليس له علاقة مباشرة بالدعوى الأصلية ولكنه يرى أن له مصلحة قانونية في النزاع المعروض أمام المحكمة المختصة.

ثالثاً: أهمية أنواع الدعاوى الحادثة

٤ () أحمد هندي ، ارتباط الدعاوى والطلبات في قانون المرافعات ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ١٩٩٥.ص٩٩.

٥ () أدم وهيب النداوي ، المرافعات المدنية ، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٩٥ ص٧٧

٦ () دم وهيب النداوي ، المرافعات المدنية العاتك لصناعة الكتب ، بغداد الطبعة الثالثة، ٢٠١١ .ص٣١

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

تمثل الدعاوى الحادثة أحد الأدوات القانونية الهامة التي تتيح معالجة جميع الجوانب المرتبطة بالنزاع في إطار واحد. ومن أبرز فوائد هذه الأنواع:

١. تحقيق العدالة الكاملة: تتيح للأطراف فرصة معالجة جميع القضايا المرتبطة بالنزاع الأصلي، مما يضمن عدم إغفال أي جانب قد يؤثر على الحكم النهائي.

٢. تجنب تضارب الأحكام: من خلال النظر في كافة القضايا ذات الصلة بالنزاع في دعوى واحدة، يمكن للمحكمة إصدار حكم متسق وشامل.

٣. توفير الوقت والجهد: بدلاً من رفع دعاوى مستقلة لكل موضوع جديد يظهر أثناء النزاع، تُتيح الدعاوى الحادثة تناول جميع الأمور في إطار الخصومة الأصلية.

٤. تعزيز مبدأ المواجهة إذ تُعطى الأطراف فرصة للدفاع عن مصالحهم أمام المحكمة في جميع الأمور المستجدة المرتبطة بالدعوى الأصلية[٧].

الطلب الثاني: الشروط العامة لقبول الدعوى الحادثة

تُعد الدعوى الحادثة من الأدوات القانونية المهمة التي تسهم في تحقيق العدالة ، وتُرفع هذه الدعوى أثناء نظر الدعوى الأصلية لتعديل أو توسيع نطاق الخصومة. ومع ذلك، يجب توافر عدد من الشروط العامة لقبول الدعوى الحادثة أمام القضاء. هذه الشروط تضمن أن تكون الدعوى الحادثة جدية ومرتبطة بالدعوى الأصلية، وأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة مشروعة دون الإضرار بمبدأ العدالة أو تعطيل سير المحاكمة.

أولاً: الشروط الشكلية لقبول الدعوى الحادثة

١. اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى الحادثة:

يجب أن تكون المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية مختصة أيضًا بالنظر في الدعوى الحادثة سواء كان الاختصاص ولائيًا (أي يتعلق بسلطة المحكمة) أو نوعيًا (يتعلق بنوع النزاع).

إذا كانت الدعوى الحادثة من اختصاص محكمة أخرى، فلا يمكن قبولها في إطار الدعوى الأصلية[٨].

٢. تقديم الدعوى الحادثة وفق الإجراءات القانونية:

يتطلب القانون أن تُرفع الدعوى الحادثة بنفس الطريقة التي تُرفع بها الدعوى الأصلية، من حيث تقديم طلب مكتوب يتضمن بيانات الأطراف والوقائع والأسانيد القانونية.

يجب أن يكون الطلب مصحوباً بالمستندات اللازمة لدعم الادعاء في الدعوى الحادثة

٣. رفع الدعوى الحادثة في الوقت المناسب :

٧ () رحيم حسن العكيلي ، الاعتراضان الاعتراض على الحكم الغيابي واعتراض الغير في قانون المرافعات المدنية ، مكتبة صباح ، بغداد ، بدون سنة طبعص٤٦

٨ () رحيم حسن العكيلي ، تدخل وإدخال ودعوة الغير في الدعاوى المدنية ، الطبعة الأولى ، بدون دار نشر ، بغداد ، ٢٠٠٨.ص٢١

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

يشترط أن تُرفع الدعوى الحادثة أثناء سير الدعوى الأصلية وقبل صدور الحكم النهائي فيها.
لا يُسمح برفع دعوى حادثة بعد أن يصبح الحكم في الدعوى الأصلية باتاً[٩].
ثانياً: الشروط الموضوعية لقبول الدعوى الحادثة[١٠]
١. وجود ارتباط بين الدعوى الحادثة والدعوى الأصلية:
من أهم الشروط لقبول الدعوى الحادثة أن تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدعوى الأصلية، بحيث يكون الفصل فيها مؤثرًا على الحكم في الدعوى الأصلية أو متعلقًا بذات النزاع.
٢. وجود مصلحة قانونية للدعوى الحادثة:
يجب أن يكون للطرف الذي يرفع الدعوى الحادثة مصلحة مباشرة ومشروعة وحالية في رفعها.
المصلحة تعني أن يكون للطرف منفعة حقيقية من الدعوى الحادثة وأن تؤدي إلى حماية حق قانوني أو دفع ضرر محتمل ولا يُقبل رفع دعوى حادثة لمجرد التعطيل أو الإضرار بالطرف الآخر، إذ يشترط أن تكون المصلحة قائمة وليست افتراضية.
٣. عدم تأثير الدعوى الحادثة على سير العدالة:
يجب أن تهدف الدعوى الحادثة إلى تحقيق العدالة لا إلى تعطيل أو إطالة أمد النزاع.
إذا تبين للمحكمة أن الدعوى الحادثة تهدف إلى المماطلة أو الإساءة، فلها أن ترفضها لعدم الجدية.
٤. عدم مخالفة النظام العام أو القانون:
يشترط ألا تتضمن الدعوى الحادثة أي طلبات تخالف النظام العام أو تتعارض مع أحكام القانون.

المبحث الثاني: الحكم في الدعوى الحادثة

أولاً: تعريف الحكم في الدعوى الحادثة
الحكم في الدعوى الحادثة هو القرار القضائي الذي تصدره المحكمة بشأن الطلبات أو المنازعات التي أُثيرت أثناء سير الدعوى الأصلية. ويُعد هذا الحكم جزءًا لا يتجزأ من الحكم في الدعوى الأصلية، حيث يتم النظر في الدعوى الحادثة بالتوازي مع القضية الأصلية بهدف تحقيق العدالة الشاملة.
الحكم في الدعوى الحادثة قد يكون فاصلًا في مسألة قانونية أو واقعية جديدة طرأت أثناء الخصومة الأصلية، وقد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحكم النهائي في القضية الأصلية. لذلك، يُشترط أن يكون الحكم الصادر في الدعوى الحادثة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بموضوع الدعوى الأصلية وبأطرافها[١١].

٩ () رحيم حسن العكيلي دراسات في قانون المرافعات المدينة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، المكتبة القانونية ، بغداد بدون سنة طبع . – ١٠ص٣٣
١٠ () سعدون ناجي القشطيني ، شرح أحكام المرافعات ، ج ١ ، ط ٣ ، مطبعه المعارف ، بغداد ، ١٩٧٩. -١١
١١ () سليمان مرقس الوافي في شرح القانون المدني، بدون دار نشر ، القاهرة، ج ٥، ط ٤، ١٩٩١ص٤٣

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

ثانياً: طبيعة الحكم في الدعوى الحادثة[١٢]

١. حكم مرتبط بالدعوى الأصلية: لا يُعتبر الحكم في الدعوى الحادثة حكمًا مستقلاً تمامًا، بل يتداخل مع الحكم في الدعوى الأصلية المنظورة أمام نفس المحكمة.

المحكمة عادةً تصدر حكمها في الدعوى الحادثة بالتزامن مع إصدار الحكم في الدعوى الأصلية، لتجنب التضارب في الأحكام القانونية.

٢. حكم جزئي أو نهائي: يمكن أن يكون الحكم في الدعوى الحادثة حكمًا جزئيًا إذا تناول مسألة فرعية لا تؤثر مباشرة على جوهر النزاع الأصلي.

وقد يكون حكمًا نهائيًا إذا أنهى الخصومة المتعلقة بالدعوى الحادثة دون حاجة إلى مزيد من الإجراءات.

٣. حكم متكامل مع العدالة: يجب أن يتسم الحكم في الدعوى الحادثة بالعدالة والشمولية، بحيث يغطي جميع الجوانب القانونية والواقعية المرتبطة بالطلب الجديد.

المحكمة ملزمة بمراعاة أن الحكم الصادر لا يؤثر سلبًا على حقوق الأطراف في الدعوى الأصلية أو يخالف النظام العام.

ثالثاً: إجراءات الحكم في الدعوى الحادثة

١. التأكد من صحة الإجراءات: قبل إصدار الحكم، تتحقق المحكمة من استيفاء الدعوى الحادثة للشروط القانونية، مثل الاختصاص والمصلحة والارتباط بالدعوى الأصلية.

٢. النظر في الموضوع: المحكمة تقوم بفحص الطلبات والمستندات المقدمة في الدعوى الحادثة، مع مراعاة الأدلة المقدمة في الدعوى الأصلية.

٣. إصدار الحكم: المحكمة قد تصدر حكمها في الدعوى الحادثة مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية أو بشكل مستقل إذا استدعت الضرورة ذلك.

الحكم يجب أن يكون مسببًا أي أن يحتوي على أسباب قانونية ووقائعية تبرر القرار الصادر بشأن الدعوى الحادثة[١٣].

رابعاً: آثار الحكم في الدعوى الحادثة

١. الارتباط بالحكم في الدعوى الأصلية: الحكم في الدعوى الحادثة يؤثر على مجرى الدعوى الأصلية إذا كان مرتبطًا بجوهر النزاع، مثل إدخال طرف ثالث أو تعديل الطلبات.

قد يؤدي الحكم في الدعوى الحادثة إلى تعديل طبيعة الخصومة أو توسيع نطاقها.

٢. تحديد الحقوق والالتزامات: الحكم في الدعوى الحادثة يحدد حقوق والتزامات الأطراف فيما يتعلق بالطلب الجديد، مما يساعد في إنهاء النزاع بشكل شامل.

---

١٢ () ضياء شيت خطاب ، شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ، مطبعة العاني ، بغداد٢٠٠٩،ص٣٢

١٣ () عباس العبودي ، شرح أحكام قانون المرافعات المدنية ، دراسة مقارنه ، مكتبه السنهوري ، بغداد ، ٢٠٠٧ .ص٢٢٢

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

٣. حجية الحكم: يتمتع الحكم في الدعوى الحادثة بحجية الأحكام القضائية إذا أصبح نهائيًا، وبالتالي يُلزم الأطراف بما ورد فيه وإذا طُعن في الحكم يتم التعامل معه وفق الإجراءات القانونية الخاصة بالطعن في الأحكام.

٤. تحقيق العدالة وتجنب تضارب الأحكام: يهدف الحكم في الدعوى الحادثة إلى تسريع الفصل في النزاع ومنع رفع دعاوى جديدة تتعلق بذات الموضوع، مما يساهم في تحقيق العدالة وتقليل العبء القضائي[١٤].

المطلب الأول: كيفية إصدار الحكم في الدعوى الحادثة

أولاً: تعريف الحكم في الدعوى الحادثة

الحكم في الدعوى الحادثة هو القرار القضائي الذي تصدره المحكمة بشأن الطلبات أو المنازعات المستجدة التي تُثار أثناء نظر الدعوى الأصلية. وتُعتبر آلية إصدار هذا الحكم جزءًا من الإجراءات القضائية التي تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة بشكل كامل وشامل، مع مراعاة العلاقة الوثيقة بين الدعوى الحادثة والدعوى الأصلية.

ثانياً: مراحل إصدار الحكم في الدعوى الحادثة

١. تقديم الطلب أو الدعوى الحادثة:

إجراءات التقديم: تبدأ عملية إصدار الحكم في الدعوى الحادثة عندما يقوم أحد الأطراف بتقديم طلب أو دعوى حادثة أثناء سير الدعوى الأصلية. يتم ذلك إما بشكل مكتوب أو شفوي أمام المحكمة[١٥].

٢. تدقيق الشروط الشكلية والموضوعية للدعوى الحادثة:

المحكمة تقوم بمراجعة الشروط الشكلية، مثل تقديم الدعوى في الموعد المناسب (أثناء نظر الدعوى الأصلية وقبل الفصل فيها) واستيفاء الإجراءات القانونية المطلوبة.

من الناحية الموضوعية، تتحقق المحكمة من وجود ارتباط وثيق بين الدعوى الحادثة والدعوى الأصلية بالإضافة إلى وجود مصلحة مشروعة للطرف الذي رفع الدعوى الحادثة.

٣. تمكين الأطراف من تقديم دفوعهم:

المحكمة ملزمة بتمكين الأطراف من تقديم دفوعهم وأدلتهم فيما يتعلق بالدعوى الحادثة، لضمان مبدأ المواجهة وتحقيق العدالة ويتم سماع أقوال الطرف المدعي، والطرف المدعى عليه، وأي طرف ثالث إذا كان إدخاله جزءًا من الدعوى الحادثة[١٦].

٤. دراسة الأدلة والمستندات المقدمة:

١٤ () صادق حيدر ، شرح قانون المرافعات المدنية ، محاضرات مسحوبة على الرنيو، بدون سنة، بغداد،ص٢١

١٥ ()) سليمان مرقس،مرجع سابق،ص٣٣.

١٦ () عبد الرحمن العلام ، شرح قانون المرافعات المدنية ، ج ١ و ٢ و ٣ و ٤ . طبعة الثانية ، العاتك لصناعة الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ص٩٠

المحكمة تقوم بفحص الأدلة المقدمة في الدعوى الحادثة، سواء كانت أدلة جديدة تتعلق بالطلب الحادث أو مرتبطة بالموضوع الأصلي للنزاع ويتم تقييم الأدلة بناءً على قواعد الإثبات المطبقة في النظام القانوني المعمول به.

٥. إصدار القرار بشأن الدعوى الحادثة:

بعد استيفاء جميع الإجراءات وسماع دفوع الأطراف، تصدر المحكمة قرارها بشأن الدعوى الحادثة. قد يكون القرار بقبول الدعوى الحادثة والفصل فيها لصالح الطرف المدعي، أو رفضها إذا لم تتوافر الشروط القانونية[١٧].

ثالثاً: معايير إصدار الحكم في الدعوى الحادثة

١. الارتباط بالدعوى الأصلية: يُشترط أن يكون الحكم في الدعوى الحادثة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالدعوى الأصلية، بحيث يؤثر مباشرة على الفصل في النزاع الأصلي.

٢. تجنب الفصل الجزئي غير الضروري: المحكمة تسعى إلى دمج الحكم في الدعوى الحادثة مع الحكم في الدعوى الأصلية لتجنب إصدار أحكام متعارضة أو غير منسقة ويتم ذلك في الغالب من خلال جمع جميع الطلبات في حكم نهائي واحد يشمل الدعوى الأصلية والدعوى الحادثة.

٣. التسبيب القانوني للحكم: يتوجب على المحكمة أن تسوق أسبابها القانونية والوقائعية بشكل واضح عند إصدار الحكم في الدعوى الحادثة والتسبيب يُعد ضمانة لحقوق الأطراف ويتيح لهم فهم الأساس الذي بُني عليه القرار بالإضافة إلى تسهيل عملية الطعن إذا كان الحكم قابلًا لذلك.

٤. التزام الحياد والعدالة: المحكمة ملزمة بالتعامل مع الدعوى الحادثة بحياد تام، وعدم الانحياز لأي طرف من الأطراف والحكم يجب أن يهدف إلى تحقيق العدالة بين الأطراف مع الحفاظ على سير العدالة في الدعوى الأصلية[١٨].

رابعاً: آلية صياغة الحكم في الدعوى الحادثة[١٩]

١. مقدمة الحكم: تتضمن بيانات المحكمة، أسماء الأطراف، وموضوع الدعوى الأصلية والدعوى الحادثة.

٢. عرض الوقائع: يتم توضيح الوقائع المتعلقة بالدعوى الحادثة، وكيفية ارتباطها بالدعوى الأصلية.

٣. الأسباب القانونية للحكم: يتم ذكر القواعد القانونية والأدلة التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها.

١٧ () صادق حيدر،مرجع سابق ،ص٣٢

١٨ () سعدون ناجي القشطيني، مرجع سابق ،ص٨٩

١٩ () رحيم حسن العكيلي ، مرجع سابق ،ص٧٦

٤. المنطوق (القرار): يشمل القرار النهائي بشأن الدعوى الحادثة، سواء بالقبول أو الرفض، وأي آثار مترتبة على ذلك.

٥. ربط الحكم بالدعوى الأصلية: إذا كان الحكم في الدعوى الحادثة يؤثر على الفصل في الدعوى الأصلية، يتم توضيح كيفية هذا التأثير وربطه بالقرار النهائي في النزاع الأصلي.

خامساً: الطعن في الحكم في الدعوى الحادثة

إذا كان الحكم في الدعوى الحادثة مستقلاً عن الدعوى الأصلية، يمكن الطعن فيه وفق القواعد القانونية المعمول بها.

في حالة الحكم بالدعوى الحادثة مع الدعوى الأصلية، يتم الطعن في الحكم بكلا الدعوتين معاً[٢٠].

المطلب الثاني: آثار الحكم في الدعوى الحادثة

يُعد الحكم في الدعوى الحادثة جزءاً لا يتجزأ من النظام القضائي وله آثار قانونية مهمة على الأطراف والدعوى الأصلية، وعلى سير العدالة بشكل عام. هذه الآثار تختلف باختلاف طبيعة الدعوى الحادثة وموضوعها، ومدى ارتباطها بالدعوى الأصلية. وفيما يلي بيان لأهم آثار الحكم في الدعوى الحادثة:

أولاً: الآثار المتعلقة بالأطراف

١. إلزام الأطراف بتنفيذ الحكم: الحكم الصادر في الدعوى الحادثة يتمتع بحجية الأمر المقضي به، مما يعني أنه يلزم الأطراف المعنيين بتنفيذ ما ورد فيه وإذا كان الحكم في الدعوى الحادثة مرتبطًا بالدعوى الأصلية (مثل دعوى إدخال طرف ثالث)، فإن الأطراف الجدد أو الأصليين يتعين عليهم الالتزام بالنتائج القانونية التي تترتب عليه.

٢. تحديد الحقوق والالتزامات: الحكم في الدعوى الحادثة يوضح الحقوق والواجبات المتعلقة بالأطراف، سواء كان ذلك بمنح المدعي حقًا جديدًا أو رفض طلبه وإذا كان الحكم يتعلق بمطالبة تعويض أو تعديل طلبات، فإنه يؤدي إلى تحديد نطاق الالتزامات المالية أو القانونية بشكل دقيق[٢١].

٣. إضافة أطراف جديدة للنزاع في حالة قبول دعوى إدخال طرف ثالث، يُلزم الحكم هذا الطرف الجديد بتحمل تبعات النزاع، مثل المشاركة في التعويض أو الالتزامات التعاقدية المرتبطة بالدعوى الأصلية[٢٢].

هذا الأثر يوسع دائرة الالتزامات والمسؤوليات في النزاع.

ثانياً: الآثار على الدعوى الأصلية

١. التأثير على سير الدعوى الأصلية:

الحكم في الدعوى الحادثة قد يؤدي إلى تعديل نطاق النزاع أو إعادة تنظيم مسار الدعوى الأصلية.

---

٢٠ () أحمد هندي، مرجع سابق ،ص٩٠

٢١ () دم وهيب النداوي، مرجع سابق ،ص٦٦

٢٢ () حمد محمود ابراهيم ، النظرية العامة للتكييف القانوني للدعوى ، دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٨٢ص٥٦

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ ملحق، (٢٠٢٥)، ص: ٢٦٦ - ٢٨٣
ISSN: 2222-6583

٢. إعادة توزيع المسؤولية:

إذا صدر الحكم في دعوى حادثة تتعلق بالتعويض أو المسؤولية المشتركة، فإن الحكم قد يعيد توزيع الالتزامات بين الأطراف، بما يؤثر مباشرة على نتائج الدعوى الأصلية.

ثالثاً: الآثار القانونية للحكم

١. حجية الحكم الصادر في الدعوى الحادثة: يتمتع الحكم الصادر بحجية قانونية تمنع إعادة طرح نفس الطلبات أو المنازعات التي تم الفصل فيها وهذا يساهم في تحقيق استقرار المراكز القانونية للأطراف، ويمنع تكرار النزاع أمام القضاء[٢٣].

٢. إمكانية الطعن في الحكم: إذا كان الحكم في الدعوى الحادثة منفصلاً عن الحكم في الدعوى الأصلية، فإنه يخضع للطعن وفق القواعد القانونية المقررة، مثل الاستئناف أو النقض أما إذا كان الحكم مدمجًا مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية، فإن الطعن يتم في الحكم ككل.

٣. إغلاق الباب أمام دعاوى فرعية مستقبلية: الحكم في الدعوى الحادثة قد يؤدي إلى منع الأطراف من رفع دعاوى جديدة حول نفس الموضوع، خاصة إذا كان الحكم شاملاً وقاطعًا في النزاع[٢٤].

رابعاً: الآثار الإجرائية للحكم

١. تسريع الفصل في النزاع: الحكم في الدعوى الحادثة يساعد المحكمة على إنهاء النزاع بشكل كامل، بدلًا من الفصل فيه على مراحل متعددة وهذا يُعزز من كفاءة القضاء ويقلل من أعباء المحاكم.

٢. ضمان العدالة الشاملة: إصدار حكم في الدعوى الحادثة يؤدي إلى تضمين جميع الجوانب القانونية المرتبطة بالنزاع في حكم واحد، مما يُسهم في تحقيق عدالة شاملة للطرفين.

٣. تجنب تضارب الأحكام: الحكم في الدعوى الحادثة يمنع صدور أحكام متعارضة في قضايا مستقبلية، خاصة إذا كان موضوع الدعوى الحادثة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالدعوى الأصلية[٢٥].

خامساً: الآثار العملية على الأطراف والمجتمع

١. تخفيف الأعباء القانونية: الحكم في الدعوى الحادثة يقلل من حاجة الأطراف للجوء إلى القضاء مجدداً بشأن الطلبات المستجدة أو المنازعات الفرعية.

٢. تعزيز الثقة في النظام القضائي: صدور أحكام عادلة وشاملة في الدعاوى الحادثة يرفع من مستوى الثقة في القضاء، ويظهر كفاءة المحاكم في التعامل مع القضايا بشكل متكامل.

٣. تقليل المنازعات المستقبلية: من خلال شمولية الحكم وتأثيره على الأطراف والدعوى الأصلية، فإن الحكم في الدعوى الحادثة يقلل من احتمالية تصاعد النزاعات إلى قضايا جديدة[٢٦].

---

٢٣ () هادي حسين عبد علي ، الدعوى الحادثة - دراسة تأصيلية مقارنة مقدمة الى جامعةبغداد كلية القانون لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ، سنة الطبع ٢٠٠١ .ص٢٢

٢٤ () محمد نور شحاته القاهرة - ١٩٩٣. سلطة التكييف في القانون الاجرائي - دار النهضة العربيةص٣٣

٢٥ () لقاضي مدحت المحمود - شرح قانون المرافعات المدنية - شركة الحسام للطباعة بغداد .١٩٩٤ص٧٧

٢٦ () وجدي راغب فهمي - مذكرات في مبادئ القضاء المدني - دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٧٦ص٩٨

الخاتمة

الحكم في الدعوى الحادثة يمثل أحد الأدوات القضائية المهمة لتحقيق العدالة الشاملة بين أطراف النزاعفهو يتيح للقضاء معالجة الطلبات والمنازعات المستجدة التي تطرأ أثناء نظر الدعوى الأصلية. ويُعد هذا النوع من الأحكام انعكاساً للتطور الذي شهده النظام القضائي في توفير حلول قانونية مرنة تُراعي تعقيدات النزاعات التي قد لا تقتصر على الطلبات الأصلية، بل تمتد لتشمل مسائل فرعية أو مستجدة.

من أبرز ما يميز الحكم في الدعوى الحادثة هو ارتباطه الوثيق بالدعوى الأصلية، حيث يُنظر إليه كجزء مكمّل للحكم النهائي الذي يصدر في القضية الرئيسية. هذا الترابط يجعل الحكم في الدعوى الحادثة أداة فعّالة لمعالجة جميع جوانب النزاع بشكل متكامل، ما يضمن عدم ترك أي طلب أو ادعاء عالق قد يؤدي إلى رفع دعاوى جديدة.

ولتحقيق فعالية هذا الحكم، تلتزم المحاكم بمجموعة من الضوابط والإجراءات التي تهدف إلى ضمان صحة الحكم وعدالته. من أبرز هذه الضوابط ضرورة ارتباط الدعوى الحادثة بالدعوى الأصلية من حيث الموضوع والأطراف، واستيفائها لشروط القبول القانونية. كما تُراعي المحاكم أهمية الإسراع في البت في هذه الدعاوى لتجنب تعطيل الفصل في الدعوى الأصلية وضمان تسوية النزاع بشكل شامل.

إن الأثر القانوني للحكم في الدعوى الحادثة يتمثل في تعزيز استقرار المراكز القانونية للأطراف، وتوضيح الحقوق والالتزامات المرتبطة بالنزاع. كما يسهم في تقليل العبء على النظام القضائي، حيث يعالج الطلبات المستجدة ضمن إطار الدعوى القائمة، مما يُجنب رفع دعاوى مستقلة تُطيل أمد النزاع. إضافة إلى ذلك، فإن الحكم في الدعوى الحادثة يعكس حرص القضاء على تطبيق مبدأ العدالة الناجزة، حيث يتم إصدار حكم شامل يُراعي جميع أبعاد النزاع ويجنب تضارب الأحكام.

في الختام، يُظهر الحكم في الدعوى الحادثة مدى مرونة النظام القضائي وقدرته على التعامل مع المنازعات المتشعبة والمعقدة. ومن خلال تطبيق هذا النوع من الأحكام وفقًا للضوابط القانونية، يُمكن تحقيق عدالة شاملة تُسهم في حماية حقوق الأطراف وتعزيز الثقة في النظام القضائي. لذا، يظل الحكم في الدعوى الحادثة أداة جوهرية في تعزيز فعالية القضاء وضمان استقراره، بما يخدم الأطراف المعنية والمجتمع ككل.

الاستنتاجات:

بعد دراسة موضوع الحكم في الدعوى الحادثة وتحليل أبعاده القانونية والإجرائية، يتضح أن هذا النوع من الأحكام يساهم بشكل كبير في تحقيق العدالة الناجزة وحماية حقوق الأطراف. ومن خلال البحث في

ماهية الدعوى الحادثة الشروط اللازمة لقبولها وآثار الحكم فيها يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي تعزز فهم هذا الموضوع الحيوي في النظام القضائي.

أولاً: أهمية الدعوى الحادثة في تعزيز العدالة القضائية

١. مرونة النظام القضائي: الدعوى الحادثة تُظهر مرونة النظام القضائي في التعامل مع النزاعات المستجدة التي تطرأ أثناء سير الدعوى الأصلية، ما يسمح بتحقيق عدالة شاملة دون الحاجة إلى رفع دعاوى جديدة قد تستغرق وقتًا طويلاً.

٢. شمولية الأحكام القضائية: الحكم في الدعوى الحادثة يضمن شمولية الأحكام القضائية، حيث تُعالج جميع الطلبات والمنازعات المتعلقة بالنزاع الأصلي في إطار واحد، مما يُسهم في استقرار المراكز القانونية للأطراف.

٣. تخفيف العبء على المحاكم: من خلال تناول الطلبات الحادثة ضمن الدعوى الأصلية، يقلل النظام القضائي من تراكم القضايا ويُسهم في تسريع الفصل في النزاعات بشكل عام.

ثانياً: الشروط الإجرائية لضمان صحة الحكم في الدعوى الحادثة

١. ضرورة وجود ارتباط وثيق بين الدعوى الحادثة والدعوى الأصلية: من أهم الشروط التي يجب توافرها لقبول الدعوى الحادثة هو وجود ارتباط مباشر بين الطلب المستجد والموضوع الأساسي للدعوى الأصلية، بحيث لا تكون الدعوى الحادثة منفصلة أو مستقلة عن النزاع القائم.

٢. استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية: الشروط الشكلية، مثل تقديم الدعوى في الوقت المناسب أثناء سير الدعوى الأصلية، تُعد أساسية لضمان قبول الدعوى الحادثة.

من الناحية الموضوعية، يجب أن تكون الدعوى الحادثة ذات مصلحة قانونية مشروعة للطرف الذي يرفعها.

٣. إعمال مبدأ المواجهة بين الأطراف: يُعتبر تمكين الأطراف من تقديم دفوعهم وأدلتهم بشأن الدعوى الحادثة من المبادئ الأساسية التي تُرسخ العدالة الإجرائية وتُعزز من نزاهة الأحكام القضائية.

ثالثاً: آثار الحكم في الدعوى الحادثة على النزاع القضائي

١. تعزيز حجية الحكم القضائي: الحكم في الدعوى الحادثة يتمتع بحجية الأمر المقضي به، مما يمنع إعادة طرح نفس الطلبات أمام القضاء، ويُسهم في تحقيق الاستقرار القانوني للأطراف.

٢. تقليل تضارب الأحكام: بفضل ارتباط الحكم في الدعوى الحادثة بالحكم النهائي في الدعوى الأصلية، يتم منع صدور أحكام متعارضة أو غير متسقة في نفس النزاع، مما يُعزز من وحدة القضاء.

٣. توزيع المسؤولية القانونية بين الأطراف: الحكم في الدعوى الحادثة قد يؤدي إلى إعادة توزيع المسؤوليات بين الأطراف، خاصة في حالات إدخال أطراف جديدة أو تقديم طلبات فرعية تتعلق بالتعويض أو التزامات العقد.

رابعاً: دور القضاء في تحقيق العدالة من خلال الحكم في الدعوى الحادثة

١. التزام المحكمة بالتسبيب القانوني للحكم: من أهم الجوانب التي يجب مراعاتها عند إصدار الحكم في الدعوى الحادثة هو التسبيب الواضح للقواعد القانونية التي استندت إليها المحكمة، مما يضمن فهم الأطراف لحيثيات الحكم وإمكانية الطعن فيه عند الحاجة.

٢. الحياد والعدالة في معالجة الطلبات الحادثة: المحكمة ملزمة بالحياد عند النظر في الدعوى الحادثة، وعدم الانحياز لأي طرف، بما يحقق عدالة شاملة لجميع الأطراف.

٣. إصدار أحكام مدمجة ومتكاملة: الحكم في الدعوى الحادثة غالبًا ما يكون جزءًا من الحكم النهائي في الدعوى الأصلية، وهو ما يُبرز دور القضاء في تسوية النزاعات بشكل متكامل يراعي جميع الأبعاد القانونية للنزاع.

التوصيات:

أولاً: تعزيز الوعي القضائي والمجتمعي حول الدعوى الحادثة

١. رفع الوعي لدى القضاة والممارسين القانونيين:

يجب أن يتضمن هذا التوجيه الفهم العميق لأثر هذا الحكم على سير الدعوى الأصلية والآثار التي تترتب عليه.

٢. تعزيز التوعية للمواطنين والأطراف المعنية:

إن توعية الأفراد بكيفية استخدام هذه الآلية القانونية سيساهم في تسريع إجراءات التقاضي وتقليل التوترات بين الأطراف.

٣. وضع آليات قانونية لتسريع إجراءات الدعوى الحادثة:

٤. إجراءات معززة للإجراءات الإلكترونية:

ثانياً: تعزيز التناسق بين الحكم في الدعوى الحادثة والحكم في الدعوى الأصلية

١. دمج الحكم في الدعوى الحادثة مع الحكم النهائي:

يُوصى بتوحيد الأحكام الصادرة في الدعوى الحادثة مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية، بحيث تُصدر المحاكم قراراً متكاملاً يشمل جميع القضايا المتعلقة بالنزاع. إن هذا التوجه يعزز من فاعلية الحكم ويمنع أي تضارب بين الأحكام المتعددة، كما يساعد في تحسين الاستقرار القانوني للأطراف.

ينبغي أن تضمن المحكمة أن تكون الأحكام في الدعوى الحادثة متسقة مع الموضوع الأصلي، بحيث لا يُضيع الوقت في تجزئة الحكم، مما يزيد من فرصة نجاح تحقيق العدالة.

٢. الحرص على توفير تسبيب تفصيلي في الحكم:

ينبغي أن يتضمن الحكم الصادر في الدعوى الحادثة تسبيبًا دقيقًا وواضحًا يوضح كيف أثر الحكم في الدعوى الحادثة على الوقائع الأصلية في الدعوى. يجب أن يُشرح كيف يرتبط هذا الحكم بالقرارات المتخذة في الدعوى الأصلية وكيفية تأثيره على حقوق الأطراف.

ثالثا: تطوير القوانين المتعلقة بالدعوى الحادثة

١. إجراء مراجعات دورية للتشريعات ذات الصلة:

يُوصى بأن تقوم السلطات التشريعية بمراجعة دورية للقوانين التي تحكم الدعوى الحادثة، بحيث تواكب التغيرات القانونية والاجتماعية. قد يتطلب الأمر تعديل بعض التشريعات لتسهيل إجراءات الفصل في الدعاوى الحادثة، وضمان تكاملها مع النظام القضائي بشكل عام .

يمكن للباحثين والمختصين في القانون تقديم مقترحات لتعديل أو تحسين بعض النصوص القانونية التي قد تكون عقبة أمام الفهم الصحيح أو تطبيق الدعوى الحادثة بشكل سريع وفعّال.

٢. تطوير القواعد الإجرائية المتعلقة بالدعوى الحادثة:

من المهم أن تتم إعادة صياغة بعض القواعد الإجرائية المتعلقة بالدعوى الحادثة بحيث تكون أكثر وضوحًا وبساطة للأطراف، مما يسهل عليهم التعامل مع الإجراءات في هذه القضايا. يُمكن لهذه المراجعات أن تشمل تحديد أنواع الدعوى الحادثة بشكل دقيق، بالإضافة إلى توضيح كيف يمكن للأطراف تقديم طلباتهم والوثائق ذات الصلة.

خامسًا: حماية حقوق الأطراف والتأكد من العدالة

١. تحقيق توازن بين مصلحة الأطراف:

يُوصى بأن تلتزم المحاكم بتحقيق توازن بين مصلحة الأطراف في الدعوى الحادثة، بحيث لا يُحرم أي طرف من حقه في التفاعل مع المنازعة. يجب على المحكمة التأكد من أن الحكم في الدعوى الحادثة لا يؤدي إلى إلحاق ضرر بأي من الأطراف ولا يتجاوز إطار مصلحة العدالة.

٢. تعزيز إمكانية الطعن في الأحكام المتعلقة بالدعوى الحادثة:

ينبغي توفير ضمانات قانونية تتيح للأطراف الطعن في الأحكام الصادرة بشأن الدعوى الحادثة إذا كانت هناك أسباب قانونية لذلك. من خلال تسهيل عملية الطعن، تضمن العدالة حق الأطراف في مراجعة الأحكام التي قد تؤثر في حقوقهم.

سادسًا: دور التشريعات في توجيه المحاكم نحو تطبيق العدالة الناجزة

١. تبني التشريعات المرنة والمتجددة:

من خلال تبني تشريعات مرنة في التعامل مع الدعوى الحادثة، يمكن للمحاكم إصدار أحكام أكثر توافقًا مع الواقع المعاصر. تشريع يواكب متطلبات العصر ويُسهل عملية الفصل في القضايا القضائية الحادثة بما يعزز العدالة الناجزة.

٢. التأكيد على ضمان تنفيذ الأحكام:

يُوصى بوجود آلية واضحة لضمان تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الحادثة، بما يضمن حقوق الأطراف ويحد من أي تأخير أو تعطيل في تنفيذ القرارات.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد ابو الوفا ، نظرية الدفوع في قانون المرافعات المدنية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧.
٢. أحمد ابو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ط ٧، ٢٠٠٠.
٣. أحمد ماهر زغلول ، اصول وقواعد المرافعات ، القاهرة ، بدون سنة نشر.
٤. أحمد هندي ، ارتباط الدعاوى والطلبات في قانون المرافعات ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ١٩٩٥.
٥. أدم وهيب النداوي ، المرافعات المدنية ، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٨٩
٦. أدم وهيب النداوي ، المرافعات المدنية العاتك لصناعة الكتب ، بغداد الطبعة الثالثة، ٢٠١١.
٧. أمينة النمر ، قانون المرافعات ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، الاسكندرية ، ١٩٩٢
٨. رحيم حسن العكيلي ، الاعتراضان الاعتراض على الحكم الغيابي واعتراض الغير في قانون المرافعات المدنية ، مكتبة صباح ، بغداد ، بدون سنة طبع
٩. رحيم حسن العكيلي ، تدخل وإدخال ودعوة الغير في الدعاوى المدنية ، الطبعة الأولى ، بدون دار نشر ، بغداد، ٢٠٠٨.
١٠. رحيم حسن العكيلي دراسات في قانون المرافعات المدينة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، المكتبة القانونية ، بغداد بدون سنة طبع .
١١. سعدون ناجي القشطيني ، شرح أحكام المرافعات ، ج ١ ، ط ٣ ، مطبعه المعارف ، بغداد ، ١٩٧٩
١٢. سليمان مرقس الوافي في شرح القانون المدني، بدون دار نشر ، القاهرة، ج ٥، ط ٤، ١٩٩١
١٣. صادق حيدر ، شرح قانون المرافعات المدنية ، محاضرات مسحوبة على الرنيو، بدون سنة
١٤. ضياء شيت خطاب ، شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ، مطبعة العاني ، بغداد
١٥. عباس العبودي ، شرح أحكام قانون المرافعات المدنية ، دراسة مقارنه ، مكتبه السنهوري ، بغداد ، ٢٠٠٧.
١٦. عبد الرحمن العلام ، شرح قانون المرافعات المدنية ، ج ١ و ٢ و ٣ و ٤ . طبعة الثانية ، العاتك لصناعة الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩
١٧. القاضي مدحت المحمود – شرح قانون المرافعات المدنية – شركة الحسام للطباعة بغداد .١٩٩٤
١٨. محمد محمود ابراهيم ، النظرية العامة للتكييف القانوني للدعوى ، دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٨٢.
١٩. محمد نور شحاته القاهرة – ١٩٩٣. سلطة التكييف في القانون الاجرائي – دار النهضة العربية
٢٠. هادي حسين عبد علي ، الدعوى الحادثة – دراسة تأصيلية مقارنة مقدمة الى جامعة بغداد كلية القانون لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ، سنة الطبع ٢٠٠١ .
٢١. وجدي راغب فهمي – مذكرات في مبادئ القضاء المدني – دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٧٦.